معوقات نمو وتطور مكاتب المراجعة المصرية في تنظيم سوق المراجعة الدولي (بحث ميداني)

عبد الرازق جبريل محمد ضيف الله

الملخص:

كان هدف هذا البحث الميداني هو التعريف بالمعوقات التي قد تحد من نمو وتطور مكاتب المراجعة المصرية عند دخولها وبثقل في تنظيم سوق المراجعة الدولي و الذي تشرف عليه وتراعاه مفوضية الاتحاد الاوروبي، ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث: وجود اتفاق تام وقوي بين آراء عينتي البحث على أنه ستكون هناك معوقات تحد من نمو وتطور مكاتب المراجعة المصرية عند دخولها وبثقل في تنظيم سوق المراجعة الدولي، ويوصي البحث بما يلي:

- العمل على معالجة المعوقات وتطوير التشريعات التي تحد من إمكانية لتعاون والدخول في هذا التنظيم الجديد لسوق المراجعة باعتبار أن مصر هي من دول العالم الثالث التي يمكن استهدافها بهذا التنظيم.
- تنمية مهارات وقدرات وكفاءات المراجعين لتمكين مكاتب المراجعة التي يعملون بها من التعاون والمنافسة العالمية في سوق المراجعة في مستواه الأول بدرجة خاصة.

الكلمات الدالة: تنظيم سوق المراجعة الدولي، المعوقات، النمو، التطور.

Abstract:

The objective of this field research was to identify constraints that may limit the growth and development of the Egyptian Auditing firms, when they enter and heavily in Regulating the International Audit Market, which supervised by the Commission of the European Union, For the purpose of the questionnaire was designed and distributed to the study sample represented in the Egyptian audit firms associated with (Big4) and(Non-Big4). The most important findings of the study: There were strong agreement between the views of my sample search that there are barriers limiting the growth and development of the Egyptian Auditing firms when they enter and heavily in the organization of the international Auditing market, So the recommends of the research are:

• Working on addressing the constraints and the development of legislation that limit the possibility to cooperate and enter into this new

organization to Auditing market considering that Egypt is the third world countries that could be targeted in this organization

•we must development skills, abilities and competencies of the auditors to enable the auditors audit offices in which they work of international cooperation and competition in the first level of the Auditing market .

Key words: Regulating the International Audit Market, Barriers, The growth, The development.

الاطار العام للبحث

أولًا: مقدمة البحث:

أصبحت مسألة ارتباط وتعان مكاتب المراجعة المصرية مع المنظمات الدولية المنظمة لمهنة المراجعة من اهم سمات وحقائق عصر مهنة المراجعة في مصر، لما له من أثر إيجابي يظل هو المسيطر والفاعل على مهنه المحاسبة والمراجعة ومزاوليها في مصر، لأنه سيخلق حتماً فرص لكونه يتيح[١]: إمكانية الاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا الحديثة القادمة من الخارج وخاصة من الدول المتقدمة، ويخلق منافسة قوية تؤدى إلى تحسين أداء المهنة وتطويرها مستقبلا ويساهم في إعطاء حافز لتنمية مهارات المراجعين العاملين بمكاتب المحاسبة والمراجعة المصرية والتي تعمل في ظل ما يواجه سوق المراجعة في معظم دول العالم نوعاً من المنافسة الاحتكارية," وذلك لتركز السوق (Market Concentrated) بيد عدد محدود من مكاتب المراجعة الكبرى المسماة بـ (Big4)،هذا الوضع يهدد سوق المراجعة بشكل كبير فانحسار المنافسة فقط بين المكاتب الاربعة الرئيسية الكبرى (Big4) ، شكل تهديداً على جودة الخدمات التي تقدمها المهنة للأسواق المالية لأنه من ناحية بحكم سيطرة الكبار على السوق فإنه عدد من مكاتب المراجعة خلاف الاربعة الرئيسية الكبرى (Non-Big4) قد تفقد استقلاليتها، بفعل عدم حصولها على حصتها السوقية التي ترضى بها، فالشركات قيد المراجعة تقرأ سوق المراجعة بحرص شديد لتقتنص فرصة القيام بعملية تسوق الرآي، وتبحث عن مراجع يقدم لها التقرير الذي ترغب فيه، كل هذا يؤثر في سوق المراجعة، وبالتأكيد سيؤثر في استقلالية المهنة[٢]، ومن ناحية أخرى، توقع خطر محتمل الوقوع وهو خطر حدوث سيناريو (The risk of a Big 3 Scenario)، ويتفق الباحث هنا مع أكدت عليه دراسة (Commission Of The European Communities,2008)[٣] من أن رؤية المنظمات بأن خطر حدوث السيناريو(٤ الى٣) لشركات مراجعة (The event of a four-to-three scenario) " هو ملموس بما فيه الكفاية ، هو بمثابة خطر حقيقي يهدد سوق خدمات المراجعة إي مهنة المراجعة، وهذا الخطر إذا ما وقعاً سيترتب علية العديد من المشاكل المحتملة، منها[٤]:

- سيكون هناك مزيد من التركيز (Increase in Audit Market) في النهاية العليا (المستوى الأول) من سوق خدمات المراجعة بسبب تقلص عدد اللاعبين الكبار.
- قلت فرص الاختيار لمراجعي الحسابات للشركات متعددة الجنسيات.

- التسبب في اضطرابات في السوق قد تصل إلى أزمات مالية تعصف بالعالم مرة أخرى.

ثانيًا: مشكلة البحث:

وفي ظل هذا الخطر الحقيقي الذي يهدد سوق خدمات المراجعة إي مهنة المراجعة، "فإن المفوضية الأوربية ليست في أحسن حال من مثيلاتها, لأنها رأت إن هذا الوضع سيكون حتماً مختلفاً لو كان هناك مستوى عال من المنافسة موجودة في سوق المراجعة الدولي لأنه سيختفي
ذلك الأثر الناتج عن فقدان السمعة، ونظراً لهذه المخاطر فإن المفوضية الأوروبية تسعى في الفترة الأخيرة وتهتم بأهمية تعزيز المنافسة في سوق المراجعة والذي تسيطر علية (Big4)، وقد كان لذلك ردود افعال و وبالفعل تم إطلاق مشاورات في نوفمبر ٢٠٠٨ م، وقد قُرر موعدها النهائي في نهاية فبراير ٢٠٠٩م ، وهو خاصة بالدرجة الأولي بتنظيم سوق المراجعة الدولي, ويقوم هذا التنظيم الجديد بالدرجة الأولي على التعاون مع شركات المراجعة بدول العالم الثالث، عن طريق إتاحة و زيادة فرص الحصول على رأس المال الخارجي، كوسيلة لتسهيل الدخول إلى سوق مراجعة الحسابات الدولي، وبالتالي فتح سوق مراجعة الحسابات لشركات عالمية أخرى ,- اي ادخال المزيد من المراجعين الجدد كمنافسين في سوق المراجعة الدولي بدلاً من صورته الحالية القائمة على احتكار(Big4), وهذا يعني تشجيع لاعبين (مراجعين)جدد للدخول في سوق المراجعة الدولي° "،ومن هنا تتمثل المشكلة الجوهرية لهذا البحث في الحاجة إلى تقييم مدى وجود أي صعوبات أو معوقات قد تقف حجر عثر أمام نمو وتطور مكاتب المراجعة المصرية في سوق المراجعة الدولي.

ثالثًا: أهداف البحث :

ينصرف الهدف الرئيسي للبحث إلى تحديد اهم المعوقات التي تواجه مكاتب المراجعة المصرية أذا ما رغبت في النمو والتطور على المستوى الدولي في سوق المراجعة، وكذلك تحديد أولويات تلك المعوقات التي يتعين على القائمين بتنظيم المهنة بجمهورية مصر العربية تركيز جهودهم عليها لا زالتها أمام مكاتب المراجعة المصرية بشكل خاص، ولهذا فالأهداف التفصيلية تتمثل في الآتي:

- التعريف بمفهوم تنظيم سوق المراجعة الدولي الذي تشرف عليه الاتحاد الأوروبي.

- إجراء دراسة ميدانية لتحديد وبيان أهم معوقات التي قد تحد من نمو وتطور مكاتب المراجعة المصرية عند دخولها وبثقل في تنظيم سوق المراجعة الدولي مرتبة ترتيباً تنازلياً.
- تقديم التوصيات اللازمة للحد من تلك المعوقات إن وجدت.

رابعًا: أهمية البحث:

- تأتي أهمية هذا البحث من عدم وجود بحث شامل وحديث للتعرف على أراء فئتين من المراجعين بمكاتب المراجعة المصرية حول أهم المعوقات التي تحول دون نمو وتطور مكاتب المراجعة المصرية ودخولها وبثقل في التنظيم الجديد لسوق المراجعة الدولي.

خامسًا: الفرض الرئيسي للبحث:

توافقاً مع طبيعة مشكلة البحث وأهدافها وأهميتها و طبيعة التحليل الاحصائي الاستدلالي (الاستنتاجي) الذي يستخدم في تحليل بيانات، فإن البحث يسعى إلى اختبار الفرض الرئيسي التالي: لايوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين متوسطي أراء فئتي المراجعين قيد البحث حول وجود معوقات تحد من نمو وتطور مكاتب المراجعة المصرية في سوق المراجعة الدولي.

سادسًا: منهجية البحث:

لقد أستخدم منهجين بصورة متكاملة في إجراء البحث للتوصل إلى نتائج منطقية تدعم الفرض الرئيسي للبحث، هما:

أ- إطار نظري يعتمد على المنهج الاستقرائي: وفيه أنصب التفكير بالجزئيات للوصول إلى الكليات، وذلك من خلال الاطلاع علي أدبات المراجعة على المستوى المحلي المصري والدولي الممثلة في الكتب والأبحاث العلمية المنشورة في الدوريات المحكمة و المقالات المرتبطة بموضوع البحث ، بالإضافة إلى موقع سوق الاتحاد الاوروبي على الرابط التالي:

(http://ec.europa.eu/internal_market/auditing/index_en.htm)، أي أنالاطار النظري تناول تنظيم سوق المراجعة الدولي وكذلك معوقات نمو وتطور مكاتب المراجعة بصورة عامة بهذا السوق، أي أن هذا الاطار ساهم في التعرف بأهم البيانات الثانوية التي تحقق أهداف البحث.

ب- إطار ميداني يعتمد على المنهج الاستنباطي (الاستدلالي): من أجل الوصول إلى المجهول بواسطة المعلوم، قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية، كانت أهم أدواتها

استمارة الاستبيان وبعض الأساليب الإحصائية التي مكنته من الوصول إلى نتائج أكثر دقة وتحديدا أوضحت معوقات نمو وتطور مكاتب المراجعة المصرية في تنظيم سوق المراجعة الدولي، من خلال وجهة نظر عينتين من المهنيين المتخصصين (المراجعين).

سابعًا: خطة البحث :

ينقسم البحث إلى مقدمة ومبحثين تناولت المقدمة إشكالية البحث والهدف منه واهميته، أما المبحث الأول فقد خُصص للمراجعة النظرية لأدبيات الدراسة، ويتناول المبحث الثاني الإطار المنهجي للبحث وكذلك نتائج التحليل الاحصائي لآراء عينتي البحث(المراجعين بمكاتب المراجعة المصرية) حول وجود المعوقات أو عدمها والتي تحول دون تنمية وتطوير مكاتب المراجعة المصرية بسوق المراجعة الدولي، وانتهي المبحث بالنتائج والتوصيات.

المبحث الأول

المراجعة النظرية لأدبيات البحث

المطلب الأول دراسة تحليلية لبعض الجهود البحثية (الدراسات السابقة)

إن مسألة تنظيم سوق المراجعة الدولي، تُعتبر من الموضوعات الحديثة ،وفي الوطن العربي بذات، وقد بدأت الدراسات تهتم به في أواخر عام ٢٠١١م وذلك على مستوى البيئة المصرية، لذلك فإن الأبحاث العربية التي تناولت مسألة تنظيم سوق المراجعة قليلة جداً بحكم حداثة هذا المتغير.

فدراسة (London Economics,2006)[٦] التي حملت عنوان: "Study on the Economic Impact of Auditors Liability Regimes " ,report for DG Internal Market and Services": أوضحت أنه على الصعيد الدولي بصورة عامة والأوروبي بصورة خاصة أن سوق المراجعة يعاني من خمس مشاكل رئيسية، كانت السبب الرئيسي في ظهور فكرة تنظيم سوق المراجعة الدولي، وهي كما يلي معززة بدراسات تؤيد ذلك:

١-وجود فجوة توقعات: وقد عرفت دراسة (Mahdi Salehi,2011)[٧]والتي كان عنوانها:

"Audit expectation gap: Concept, Nature and Trace":فجوة التوقعات بأنها: التباين بين توقعات مستخدمي التقارير المالية والجودة المدركة

للتقارير وخـــدمات المراجعة التي تقدمها مهنة المحاسبة، وقد اظهرت في نتائجها انه يمكن إرجاع فجوة التوقعات للأسباب التالية:

- التباين في المفاهيم حول الأداء الفعلي والأداء المتوقع من قبل المراجعـين.
- وجود اختلاف إدراكي للمراجعين و المحاسبين أو مستخدمي التقارير المالية.

٢- أزمة ثقة في سوق خدمات المراجعة: و جاءت هذه المشكلة بفعل ضعف الشك المهني الذي كان سبباً في تقويض استقلالية مراجعي الحسابات فقد بينت دراسة (Doralt et al,2010)[٨] تحت عنوان: Auditor Independence at the Crossroads –Regulation and Incentives:إن هناك أزمة ثقة في سوق المراجعة ، وزادت معه المطالب بصفة خاصة على صعيد مفوضية الاتحاد الأوروبي بصفتها تشمل ثقيلاً اقتصادياً بضرورة تنظيم سوق المراجعة الدولي، والتي شرعت بوضع التوجيهات التشريعية للمراجعة للعام ٢٠٠٦م، والتي أدت إلى تأجيج سخونة النقاشات السياسية والأكاديمية حولها[٩]".

٣- ضعف نطاق الإشراف الفعال وبصورة خاصة على مستوى الاتحاد الأوروبي: فقد ذكـرت احدى الورقات البحثية للمفوضية الاوروبية (European Commission,2011)[١٠] وكانت بعنوان :" Impact Assessment ":أن سلطات الرقابة العامة في العديد من الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي ليست مستقلة تمامًا عن المهنة وتعاني من قلة التمويل وضعف الهياكل الوطنية والقدرات الإدارية بالإضافة إلى الاختلافات بين المنظمين لمراجعة الحسابات الوطنية، الأمر الذي أدى إلى عدم وجود رقابة وطنية فعالة للإشراف على شبكات شركات المراجعة على مستوى الاتحاد الأوروبي بصورة خاصة.

٤- تكلفة الالتزام الإضافية للمراجعين وشركات المراجعة[١١]:هذا النوع من التكلفة هو ناتج عن التنظيم الوطني المجزأ بسوق خدمات المراجعة بدول الأعضاء الاتحاد الأوروبي، والذي تسعى المفوضية إلى تقليصها عن طريق التنظيم الدولي لسوق المراجعة **فمثلاً:** إن معايير المراجعة على الصعيدين الوطني والدولي لا تأخذ في الحسبان حجم شركات المراجعة وبشكل خاص (SMEs)، وهذا يخلق عبء تكلفة (Cost Burden) لا لزوم له لكيانات المراجعة الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٥- التركيز القوي في ســـوق مراجعة الهيئات الاقتصادية الكبيرة (PIEs): حيث حددت منظمة (ESCP EUROP, 2011)[١٢]، في تقـــرير لها بعنـــوان :

"Final Report: Study on the effects of the implementation of the acquits on statutory audits of annual and consolidated accounts including the consequences on the audit market" سببان رئيسان يشرحان الارتفاع الكبير في مستوى التركيز الحالي في سوق خدمات المراجعة على مستوى الاتحاد الأوروبي، هما:

- السبب الرئيسي الأول: النشاط الحاد للاندماج والاستحواذ بشركات التدقيق الكبرى، ويلها اتجاهاً مماثلاً بين شركات المراجعة الصغيرة والمتوسطة.
- السبب الرئيسي الثاني: المعوقات الكبيرة التي تقف أمام تنمية وتطوير شركات المراجعة الصغيرة والمتوسطة للدخول في سوق خدمات مراجعة الشركات المدرجة، فقد اتضح من دراسة (Vourc'h and Moran, 2011)[١٣] التي كان عنوانها: "Study on the effects of the implementation of the acquits on statutory audits of annual and consolidated accounts including the consequences on the audit market": إن شركات المراجعة الصغيرة والمتوسطة مقسمة إلى قسمين، هما:
- شركات المراجعة الصغيرة والمتوسطة تقوم بمراجعة الهيئات الصغيرة و المتوسطة.
- شركات المراجعة الصغيرة والمتوسطة تقدم المراجعة القانونية لما يسمى بمجمع تسويق الخدمات المهنية، والتي تهتم بتطوير الاعمال المهنية للعاملين لتأمين التجارة المربحة، **وتكمن** مشكلتها في وجود معوقات كبيرة أمام تنميتها وتطويرها للدخول في عالم سوق خدمات مراجعة الشركات الكبيرة المدرجة في البورصات العالمية؛ فقد بين دراسة لي (Professor Ralf Ewert,2006)[١٤] بعنوان: "Study on the Economic Impact of Auditors' Liability Regimes":تلك المعوقات،التي تواجه شركات المراجعة الصغيرة والمتوسطة و تجعلها غير قادرة في المدى القصير الدخول لعالم المنافسة مع شركات المراجعة الدولية الرئيسية، وتخفض التركيز في سوق خدمات المراجعة للشركات المدرجة ، وقد حُددت هذه المعوقات من وجهة نظر شركات محل المراجعة (العملاء)وشركات المراجعة الصغيرة والمتوسطة وشركات المراجعة الأربعة الرئيسية الكبرى وكان ترتيبها حسب قوتها وأهميتها وفقاً للمتوسط الحسابي لوجهات النظر الثلاث، كالتالي:

١- السمعة التي تتمتع بها شركات المراجعة الأربعة الرئيسية الكبرى: "السمعة عامل مهم في المنافسة، فالبنوك والمؤسسات المالية الكبرى توصى بالخضوع للمراجعة من قبل (Big4) من أجل الحصول على قروض[١٥]"،نظراً لما تتمتع به من سمعة على المستوى المحلى والدولي حتى الآن رغم انعدام الثقة التي تهز سوق خدمات المراجعة.

٢- شركات المراجعة الصغيرة والمتوسطة تفتقر للحجم أو القدرة على التعامل مع مهام مراجعة الحسابات التي تتعهد بها عادة شركات المراجعة الرئيسية الكبرى: وهذا توضحه دراسة للمكتب الاستشاري (Oxera ,October,2007)[١٦] بعنوان: "Ownership rules of audit firms and their consequences for audit market":إن من العوامل التي تدفع بعملاء المراجعة الأوروبيين على اختيار واستحسان شركات المراجعة الكبرى الرئيسية دون المتوسطة، هي: قابلية وإمكانية التدقيق التقني فالقدرة على تنفيذ المراجعة التقنية ضرورية لكل شركة مراجعة تسعى إلى التنافس و بجدية في السوق، فالتدقيق التقني يتطلب من شركات المراجعة الصغيرة والمتوسطة التركيز بشكل واسع على العوامل التالية:

- الخبرة المحاسبية لفريق المراجعة، مثل: زميل المراجعة، والموظفين المساعدين بالإضافة إلى الخبرة والتجربة التقنية.
- الجانب المعرفي والخبرة.
- القدرة على تقديم الاستشارة الخاصة بالقضايا، مثل: اللوائح الجديدة ، أفضل الممارسات وعمليات السيطرة الداخلية.

٣- شركات المراجعة الصغيرة والمتوسطة لا تستطيع تقديم خدمات المراجعة تغطي العديد من الدول: يعرف هذا المتغير بالمدى الجغرافي أو التغطية الجغرافية المحدودة لشركات المراجعة الصغيرة والمتوسطة إي عدم وجود شبكات عالمية لها، ذات هيكل كبير لشركات المراجعة الصغيرة و المتوسطة تضاهي الشبكات الكبيرة لشركات المراجعة الكبرى الرئيسية ،و تحقق الأهداف الرئيسية لها.

٤-مخاطر مسئولية المراجعة و الافتقار إلى التأمين الكافي الذي يغطي مسؤولية المراجعة: فالتعرض لمطالبات تكاليف الدعاوي القضائية الضخمة بفعل المسئولية غير المحدودة، هو أيضاً عنصر مهم في المنافسة في صناعة المراجعة فهي يمثل حاجز أمام الداخلين من شركات المراجعة الصغيرة والمتوسطة في سوق خدمات المراجعة في مستواه الأول، لأنه يعرضهم للإفلاس بسبب عجزهم عن

سداد المطالبات المالية الضخمة الناتجة عنها ،نظراً لارتفاع تكلفة التأمين ضد المسؤولية أو عدم إمكانية حصول عليه، هـــذا العبء أيضاً يجثم على صدور شركات المراجعة الرئيسية الكبرى المسيطرة على السوق ويهدد حياتها؛ لكن السخرية إن مخاطر تكاليف الدعاوي القضائية تشكل خطـــراً على بقاء (Big4) على قيد الحياة ،ولكن في نفس الوقت تساهم في ترسيخ موقعها في المستوى الأعلى في سوق المراجعة، وتثبط عزيمة المنافسين الراغبين في دخول السوق[١٧]".

٥- القصـــور فـــي تغييـــر وتبـــديل العميـــل: تبـــين دراســـة (London Economics,2005)[١٨] ان الجمود وعدم تغيير العملاء في سوق مراجعة الهيئات الكبيرة يشكل عقبة كبرى أمام دخول الطبقة الصغيرة والمتوسطة، فقد بين المسح إن أكثر من نصف شركات عينة الدراسة احتفظت بمراجعها لمدة (٧) سنوات.

٦- كما إن هناك بعض المعوقات الأخرى والتي تعترض طريق دخول شركات المراجعة الصغيرة والمتوسطة في سوق خدمات مراجعة الشركات الكبيرة المدرجة، تتمثل في التالي:

أ- القواعد الصارمة لملكية شركات المراجعة فقد بينت دراسة (Commission Of The European Communities, 2008)[١٩] وهي بعنوان "Commission Recommendation Concerning the Limitation : of the Civil Liability of Statutory Auditors and Audit Firms Impact Assessment",:إن طبيعة حقوق الملكية في شركات المراجعة الحالية تمتاز بقواعده الصارمة لأنها تتطلب أن تكون هناك أغلبية في حقوق التصويت في شركة المراجعة لمراجعي الحسابات، و هذا ترتب عليه محدودية فرص الحصول على رأس المال ؛وتأكيداً لذلك فقد أوضحت دراسة (Office of Fair Trading, 2010)[٢٠] بعنـــوان : "Auditors: marketconcentration and their role": إن هناك حاجة لاستثمارات كبيرة في الطبقة الوسطى من شركات المراجعة للحصول على موطئ قدم هام لها في سوق مراجعة الشركات المدرجة في الأسواق المالية.

ب- عدم الاهتمام بالقيمة المضـــافة لخدمات مراجعـــة الحسابات فقد بينت دراســـة (Oxera , October, 2007)[٢١] التي سبق ذكرها إن هناك وجهت نظر عامة جعلت من (Big4) أفضل من الشركات المتوسطة ،لكونها : تتطلع على آخر التطورات في معايير المحاسبة و المراجعة الدولية، وكذلك التطلع على

أفضل الممارسات الصناعية في التعامل مع معايير معينة، بالإضافة إلى كيف يمكن للشركة تحسين عملياتها الداخلية والرقابة.

جـ - عنصر الضمان والتأكيد لخدمات مراجعة[٢٢]: عند اختيار المراجع فإن العملاء سوف يتطلعون الى الضمان والتأكيد من المراجع ، والذي يجب إن يتملك سمتان، قد لأتملكها شركات المراجعة الصغيرة والمتوسطة في الفترة الحالية ، وهى:

- إن إدارة الشركة ورؤساء لجنة المراجعة والمساهمين يريدون بعض الضمانات من أن المراجع قادر على اكتشاف المخالفات و الغش ،و المنع أو الحد من الكوارث المالية.
- إن رؤساء لجنة المراجعة يتطلعون لتأمينات ضد الأضرار التي من المحتمل حدوثها، لأنهم معنيين بتعيين المراجع المناسب.

وبخصوص الاقتراحات المقدمة لمعالجة هذه المعوقات عالمياً، فقد اتضح من دراسة (Ojo Marianne,2009)[٢٣]

والتي حملت عنوان : " Regulating the International Audit Market and the Removal of Barriers to Entry: The Provision of Non audit Services by Audit Firms and the 2006 Statutory Audit Directive"

أنه للحد من هذه المعوقات يجب تشجيع و ادخال مزيد من المراجعين الجدد كمنافسين في سوق المراجعة الدولي بدلاً من صورته الحالية القائمة على الاحتكار من قبل (Big4)، بيد أن هذا العامل من تلقاء نفسه ، يقترن بالحاجة إلى وضع بعض الاقتراحات والتي تشمل سن تشريع أقل تعقيداً وأقل صرامة على المحاسبة ومراجعة الحسابات لا نجاز هذا الهدف, فمثلاً: يجب تعديل القواعد الحالية في الرقابة على شركات مراجعة الحسابات، من خلال، تحسين قواعد الرقابة على شركات المراجعة للسماح للاستثمارات الرأسمالية من المستثمرين الخارجيين , وفقاً لما نص عنه في المادة(٣) من توجيهات وتشريعات المراجعة للعام ٢٠٠٦م[٢٤]،وإلا تصبح مصدر عائق أمام ظهور لاعبين جدد في سوق المراجعة الدولي، وذلك من خلال: إلزامية التشجيع من أجل وصول المزيد من اللاعبين الجدد (المراجعين) إلى سوق مراجعة الحسابات الدولي، وذلك بفرض حظر على أي تدابير يمكن أن تكون مصدر إعاقة أمام المستثمرين الخارجيين، و زيادة ملكية الأغلبية لاحتضان مدققي الحسابات من دول العالم ثالث.

التعقيب على الدراسات السابقة و تحديد الفجوة البحثية:

من استعراض الدراسات السابقة والاسهامات العلمية المرتبطة بموضوع البحث، أتضح للباحث ما يلي:

- يوجد أتفاق تام في بين الدراسات السابقة على أهمية مراعاة معوقات نمو وتطور مكاتب المراجعة الصغيرة والمتوسطة، وقد دعم هذا الاتفاق بين الباحثين من خلال ما لاحظه من توجه بعض الدراسات لتحليل المعوقات عالمياً اي على مستوى شركات المراجعة الأربعة الرئيسية الكبرى وذلك على مستوى شركات المراجعة خلاف الأربعة الرئيسية .

- لم تتعرض البحوث والدراسات العربية السابقة على حد علم الباحث لمسألة إظهار معوقات ونمو وتطور مكاتب المراجعة على مستوى أحد الدول العربية، وهذا ما يسعى الباحث لتوضيحه ضمن هذا البحث، وهذا هو بمثابة الفجوة البحثية لهذا البحث.

المطلب الثاني: الاتجاهات الاستراتيجية لتنظيم سوق المراجعة الدولي:

مقدمة:

نظراً لأن مفهوم تنظيم السوق المراجعة الدولي من أكثر المفاهيم الفكرية والفلسفية والعلمية، والتي أخذت حجم هائل من الاهتمام في السنوات الأخيرة من قبل الباحثين والدراسين والمراجعين المهتمين بتطوير المهنة وتحسين جودتها، بصورة خاصة على مستوى الساحة الأوروبية، فإن الأمر يتطلب في هذا المطلب التعريف بطبيعة تنظيم سوق المراجعة الدولي، فقد اتضح من استقراء ما ورد في الرابط الخاص بمفوضية الاوروبية قسم التسويق الداخلي (http://ec.europa.eu/internal_ market /auditing/indexen. htmen htm)[٢٦]، أن الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية يسعيان جاهدتان عن طريق تشريعاتهما إلى تنظيم (إصلاح)سوق المراجعة بالدرجة الأولى في مستواه الأول أو الحد الأعلى بهدف: "التوضيح والتحديد الدقيق لدور مراقب الحسابات، و تعزيز الاستقلالية والشك المهني للمراجع، جعل الحد الأعلى لسوق أكثر ديناميكية، و تطوير عملية الإشراف على المراجعين ،وتيسير وتوفير خدمات المراجعة القانونية عبر الحدود إي استخدام السياق العالمي في المراجعة من خلال التعامل مع شركات مراجعة لديها شبكات عالمية، وكذلك الحد من الأعباء التي لا لزوم و التي تعيق تقدم شركات المراجعة الصغيرة والمتوسطة بالذات، ولهذا السبب اتخذت المفوضية عدة خطوات كان أهمها إصدار التوجيهات التشريعية للمراجعة للعام ٢٠٠٦م، وقد تميزت باتساع نطاقها لانها احتوت على خمس اتجاهات استراتيجية[٢٧] لتنظيم سوق خدمات المراجعة الدولي، وهذه

الاتجاهات الاستراتيجية يمكن للباحث أن يعتبرها هي بمثابة أبعاد لتنظيم سوق المراجعة الدولي، لأنها ذات علاقة وثيقة بالعيوب التي يعاني منها سوق المراجعة القانوني لهيئات المصلحة العامة بالذات؛ وتحاول معالجتها من جانب ومن جانب أخر تسعى إلى الحد من معوقات نمو وتطور (مراجعين من شركات المراجعة الصغيرة والمتوسطة) في المستوى الأول من سوق خدمات المراجعة، والذي تحتكره الأربعة الرئيسية الكبرى، والتي قال في شأنها رئيس شركة المراجعة العالمية بالمملكة المتحدة[٢٨]:"نحن في الوقت الذي كان فيه سوق العمل يبكي عن بدائل لشركات الاربعة الرئيسية الكبرى، ونحن نعتقد إن من بيننا من يمكنه ملء هذا الفراغ".وانطلاقاً مما سبق، يمكن توضيح مسألة تنظيم سوق المراجعة الدولي من خلال اتجاهاته الاستراتيجية الخمس(الأبعاد)، وهي:

الاتجاه الاستراتيجي الأول: الالتزام والتقيد بالتوجيهات التشريعية للمراجعة الخاصة باستقلالية المراجعين وشركات المراجعة: لقد لاحظ الباحث إن التوجيهات التشريعية للمراجعة للعام ٢٠٠٦م قد اهتمت بعرض العديد من المواد الخاصة بمسألة آداب المهنة من حيث الاستقلالية والموضوعية والسرية في الفصل الرابع، فمن أهم النقاط التي تمس مشاكل المهنة والتي تناولتها: إتباع التناوب لشركاء المراجعة كل سبع سنوات، وتحت إشراف لجنة المراجعة و إن تشارك عن كثب في عملية الاختيار ،وكذلك كل ما يتعلق باستقلالية وموضوعية المراجعين منفذي المراجعة نيابة عن شركات المراجعة.

الاتجاه الاستراتيجي الثاني:

الالتزام والتقيد بالتوجيهات التشريعية الخاصة بأنظمة مسئولية مراجعي الحسابات: أطلقت المفوضية الأوروبية تشاوراً عاماً بشان الحاجة إلى إصلاح قواعد مسؤولية المراجع في الاتحاد الأوروبي، اي البحث عن الخيارات الممكنة لإصلاح مسئولية المراجع، وبالفعل عقب المشاورات مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمنظمين والقطاع الخاص أصدرت المفوضية عام ٢٠٠٨م توصيات بشأن اختيار الوسائل المتعلقة بتحديد المسئولية وهذه التوصيات تنُص على ضرورة مراعاة القواعد التالية[٢٩]:

- لا تطبق حدود المسئولية في حالة ثبوت سوء تصرف متعمد من جانب المراجع.
- لكي تكون قيود المسئولية فعالة يجب أن تغطي أيضاً الاطراف الثالثة.
- للأطراف المتضررة الحق في التعويض و بشكل عادل.

وقد حظيَ جانب مسئولية مراجعي الحسابات باهتمام قانوني من قبل التوجيهات التشريعية للمراجعة للعام ٢٠٠٦م، كما أصدرت المفوضية توصيات فيما يتعلق بالمسئولية المدنية للمراجعين القانونيين وشركات المراجعة، تمثلت في[٣٠]: وضع مبلغ مالي كحد أقصى للمسئولية أو وضع صيغة تتيح احتساب كمية من هذا القبيل، كما توضع مجموعة من المبادئ والتي بموجبها يكون المراجع القانوني أو شركة المراجعة مسئوليتهما لا تتجاوز مساهمتهما الفعلية، إي لا تكون المسئولية بالتضامن والتكافل مع المخطئين الآخرين، وايجاد بند يسمح للشركة محل المراجعة أو للمراجع القانوني أو لشركة المراجعة أن تحدد قيود على المسئولية عند الاتفاق على عملية المراجعة.

الاتجاه الاستراتيجي الثالث:

الالتزام والتقيد بالتوجيهات التشريعية الخاصة بأنظمة الرقابة العامة لمراجعي الحسابات: "ترى المفوضية الأوروبية إن شركات المراجعة الأوروبية التي تقوم بمراجعة الحسابات للشركات الأمريكية قد تركت على تحت رحمة (PCAOB)، نظراً لان المنظمين في الولايات المتحدة كان ينظرون لتشريعات الاتحاد الأوروبي القائمة بأنها ضعيفة للغاية، غير إن اعتماد مجلس الاتحاد الأوروبي للتوجيهات التشريعية للمراجعة للعام ٢٠٠٦م بدلاً من التوجيهات (Directive1984/253/EEC)، قد وسع نطاق تطبيق التشريعات القائمة في الاتحاد الأوروبي، وهي: تحديد واجبات المراجعين القانونيين، واستقلاليتهم وتقديم الإحتياجات اللازمة لضمان الجودة الخارجية من خلال ضمان رقابة عامة أفضل على مراجعة الحسابات، ولذا يمكن القول إن هناك تغيرات رئيسية في التوجهات التشريعية للمراجعة للعام ٢٠٠٦م تعلقت بالرقابة العامة على المراجعين وضمان الجودة، تمثلت في[٣١]:

١- الإشراف العام على المراجعين القانونيين: لقد أوضحت المادة (٣٢) من التوجيهات ،أنه يتعين على الدول الأعضاء بناء و تنظيم نظام فعال للرقابة العامة على المراجعين القانونيين وشركات المراجعة وتكون مسؤوليته في نهاية المطاف الإشراف العام على المراجعين القانونيين.

٢- ضمان جودة المراجعة: وهو ان شركات المراجعة المعنية بالمراجعات القانونية، سوف تكون في حاجة إلى وجود نظام داخلي لضمان الجودة التي تخضع للرقابة العامة، وهذا يشمل إجراء مراجعات كل ثلاث سنوات للتقييم والتقرير عن نظام

رقابة الجودة لشركة المراجعة، كما تفرض عقوبات مدنية وإدارية وجنائية في حالة عدم كفاية تنفيذها عملية المراجعة القانونية.

٣- سرية معلومات العميل: إي حماية معلومات العميل ووثائقه وفقاً لقواعد سرية و بشرط آلا تعرقل التحقيقات من قبل هيئات الرقابة.

٤- لجنة المراجعة: وهى لجنة يجب إنشائها في كل هيئات المصلحة العامة، مثل: البنوك، والشركات المدرجة في بورصات الأوراق المالية ومن شروط إنشائها أن تكون منفصلة وتتألف من غير أعضاء المجلس التنفيذيين مع خبير مالي واحد على الأقل ؛ ويكون من ضمن مسئوليتها التعيين أو الرفض للمراجع ،وضمان إن البيانات المالية للشركة قيد المراجعة متوافقة مع معايير المحاسبة المالية الدولية ، وان الأتعاب المدفوعة لشركة المراجعة هي عادلة، وللقيام بذلك فان اللجنة والإدارة بحاجة إلى فهم الجوانب الاساسية من حوكمة شركة المراجعة ومراقبة الجودة، فضلاً عن الرسوم وهيكل الأتعاب والتعويضات بالإضافة إلى أنها سوف تحتاج أيضاً إلى فهم معايير المراجعة الدولية وكيفية تطبيقها على الشركة المعنية بالمراجعة، ومن جانب أخر فإن المراجع ملزم بتقديم تقرير إلى اللجنة عن المسائل الرئيسية الناشئة عن المراجعة القانونية لاسيما نقاط الضعف المادية في الضوابط الداخلية المتعلقة بإعداد التقارير.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن للباحث القول أن الاتجاه الاستراتيجي المتعلق بالرقابة العامة بالرقابة اتجاه أخر، فوفقاً للتوجيهات التشريعية للمراجعة للعام ٢٠٠٦م تم إنشاء اربع جهات رقابية على المراجعين و شركات المراجعة بالإتحاد الأوروبي، هي[٣٢] : مجلس رقابة مراجعة الحسابات (Audit Oversight Boards) - لجنة تنظيم مراجعة الحسابات (Audit Regulatory Committee) (AuRC)- هيئة المجموعة الأوروبية لرقابة هيئات المراجعين (European Group of Auditors' Oversight Bodies (EGAOB)) - المنتدى الأوروبي بشأن مسؤولية مدققي الحسابات (European Forum on Auditors' Liability) .

الاتجاه الاستراتيجي الرابع: اعتماد تطبيق المعايير الدولية للمراجعة[٣٣]: لقد أوضحت المديرية العامة للسوق الداخلية والخدمات بمفوضية الإتحاد الأوروبي أن المفوضية الأوروبية تعمل مع شركائها الدوليين والمنظمات الرئيسية في سبيل تحسين الحوكمة والمسئولية للهيئات واضعة المعايير، وإن هناك تشاور بشأن اعتماد المعايير الدولية للمراجعة، الأمر الذي جعل مجلس معايير المراجعة الدولية (IAASB) يبدأ بمشروع لتوضيح معايير المراجعة الدولية (ISAs)، والذي بدأ في

العام ٢٠٠٤م وتم الانتهاء منه في فبراير ٢٠٠٩م، وكان الهدف من هذا المشروع هو إعادة صياغة المعايير الدولية للمراجعة، وفي بعض الحالات إعادة النظر في المعايير الدولية للمراجعة القائمة، من أجل ضمان أن تكون مفهومة وواضحة ومنسق وقابلة للتطبيق، وتكون أكثر تكيفاً مع الرقابة العامة المستقلة لمراجعي الحسابات والأغراض التنظيمية الأخرى، ومن المتحمل إن المشروع سوف يحقق العديد من النتائج منها على سبيل المثال أنها ستحسن سهولة القراءة والفهم للمعايير الدولية للمراجعة من خلال التحسينات الهيكلية والصياغة بما في ذلك مراعاة الاعتبارات المتعلقة بشركات المراجعة (كيانات) الصغيرة.

الاتجاه الاستراتيجي الخامس:

فتح الباب للتعاون وكذلك الدخول لمراجعي دول العالم الثالث في تنظيم سوق المراجعة الدولي: يعد هذا المتغير مهم جداً في هذه الدراسة وهو العمود الفقري لها، لأن الدراسة هدفها هو معرفة معوقات نمو وتطور لاحدي دول العالم الثالث وهى جمهورية مصر العربية، خاصة ما بدأت المفوضية الأوروبية من مشاورات عامة بشأن قواعد الملكية للحصول أفضل الخيارات الممكنة لتسيير وتحسين زيادة دخول سوق المراجعة الدولي باعتبارها إحدى آليات تنظيم سوق المراجعة الدولي، ففي أكتوبر ٢٠٠٧م قامت المفوضية بتكليف المكتب الاستشاري (Oxera) والذي أجرى دراسة حول قواعد الملكية بشركات المراجعة وبين أفضل الطرق لفتح سوق المراجعة الدولي أمام شركات المراجعة والمتوسطة، من خلال خيارين، هما[٣٤]:

- الخيار الأول:

تحرير رأس المال شركات المراجعة اي فض الترابط، وبإيضاح أكثر أن لا تكون شركات المحاسبة مملوكة بالكامل أو بأغلبية أو بواسطة محاسبين عموميين لأن إزالة هذا الشرط أو تعديله سيجذب رجال الأعمال؛ وربما يجذب موارد مالية أخرى وإداريين موهوبين؛ والذين سيمثل لهم هذا حافزاً وسيدركون الفرصة في هذا المجال، و يسهل عليهم (المستثمرين في شركات المراجعة) الحصول على أفضل طريق للوصول إلى أسواق رأس المال، وبالفعل عدلت المواد: المادة (٣) والمادة (٢٢) فقرة (٢) من التوجيهات التشريعات للمراجعة للعام ٢٠٠٦م، و المتعلقة بتحرير قواعد ملكية شركات المراجعة بالمادة الجديدة (٣) فقرة (٤)، ووفقاً لنصها فإنه لم يعد من الضروري أن يكون أغلبية حقوق التصويت في شركة المراجعة من ممارسي المحاسبة المرخص لهم ،أي يلغي شرط الحفاظ على غالبية رأس مال شركة مراجعة

في أيدي المراجعين، بشرط عدم سيطرة المراجعين على مجلس الإدارة وأن لا يلحقون الضرر بالنظام الصارم للاستقلالية ،فهذا مهم خصوصاً في ظل الأزمة.

- الخيار الثاني:

التركيز الأوسع على مجموعة من المحفزات التي يمكن استخدامها في التأثير الإيجابي على جانب العرض بإتباع الآتي: الاهتمام برأس المال البشري (الفكري)لأنه أصبح أكثر أهمية من رأس المال المالي، و تسهيل زيادة فرص الوصول إلى سوق مراجعة

الحسابات، عن طريق الآتي[٣٥]:

١- منح جواز سفر أوروبي: وبناء عليه تمنح الموافقة والرخصة للمراجعين القانونيين وشركات المراجعة وفقاً لما نصت عليه في التوجيهات التشريعية للمراجعة للعام ٢٠٠٦م في المادة (١٥)، والمادة (١٧) ،والمادة (٢٦)، والتي تنص على تمكين مراجعي الحسابات في ممارسة مهنتهم في مختلف أنحاء الاتحاد الاوروبي؛ وفقاً للشروط التالية[٣٦]:

- إن تنفذ عملية المراجعة يكون بموجب المعايير الدولية للمراجعة في كل دولة من دول الأعضاء من اجل تحسين جودة عمليات المراجعة القانونية التي تجرى في الاتحاد،" وهذا ما يسمى بقص الشريط الأحمر لصغار المراجعين.
- إن يكون الشريك الرئيسي للمراجعة الذي يؤدى عملية المراجعة قد تم الموافقة عليه كمراجع في دولة الأعضاء المعنيين ،وتم تسجيله في نموذج تسجيل هيئات مراجعة بلدان العالم الثالث Form B(EU),وهذا التسجيل يكون وفقاً للمادتين (١٥، ١٧) والذي يشترط كذلك الأحكام التفصيلية بشأن تقرير مراجعة الحسابات.

٢- منع الشروط التعاقدية المقتصرة على شركات المراجعة الأربعة الرئيسية الكبرى فقط، أي فرض حظر على تلك المصارف التي تشترط على المقرضين بأن تتم مراجعة بياناتهم فقط من قبل أحدى شركات (Big 4)، وهذا الحظر إذا ما تم تنفذه سيترتب عليه حتماً زيادة فرص الاختيار وفتح الباب إمام المراجعين متوسطي الحجم[٣٧].

٣- منح شهادة الجودة الأوروبية[٣٨]: وهي شهادة اختيارية، وسوف تعد لتوضيح الرؤية ولزيادة الاعتراف والسمعة لشركات المراجعة و بقدرتها على إجراء عمليات المراجعة بجودة عالية في سوق مراجعة الهيئات العامة الكبيرة (PIEs).

المبحث الثاني

المطلب الأول: الإطار المنهجي للبحث

أولاً: مجتمع وعينة البحث: بناءاً على مشكلة البحث واهدفه فإن المجتمع المستهدف يتمثل في مكاتب المراجعة المصرية، والتي أخذت منها عينة قصدية تركزت على المراجعين العاملين بمكاتب المراجعة الواقعة داخل نطاق العاصمة المصرية القاهرة والتي بلغ عددها (١٢) مكتباً، والجدول (٢-١) يبين عينة البحث المستهدفة:

الجدول (٢-١) عينة من مكاتب المراجعة المصرية

اسم المكتب	التصنيف	المكتب الأجنبي المرتبط به
١. حازم حسن	مرتبطة مع شركات المراجعة الأربعة الرئيسية الكبرى (Big4) (المستوى الاول للسوق)	KMPG Peat Marwick
٢. المتضامنون للمحاسبة والمراجعة		Ernst & Young
٣. صالح وبرسوم		Deloitte Touche Tohmastsu
٤. طارق منصور		Price Waterhouse cooper
٥. وحيد عبدالغفار	مرتبطة مع شركات مراجعة عالمية خلاف شركات المراجعة الأربعة الرئيسية الكبرى (Non- Big 4) (المستوى الثاني لسوق)	Barker Tilly
٦. أشرف عبدالغني		Genva Group International
٧. محمد هلال		Grant Thornton
٨. مجدي حشيش		RSM International
٩. مصطفى شوقي		Mazars
١٠. صفوت نور الدين		Kreston International
١١. أحمد سلطان		Eura Audit International
١٢. خالد الغنام		IGAF Worldwide

ومن الجدول يتضح ان هناك تحديد أكثر للعينة؛ فالعينة من طبقتين هما: مكاتب المراجعة المصرية المرتبطة بشركات المراجعة الأربعة الرئيسية (Big 4) ،وكذلك المرتبطة بشركات المراجعة خلاف الأربعة الرئيسية (Non- Big 4)، والعلة من اختيار هذه العينة القصدية كونها ستكون أكثر إدراكاً بالتطورات في سوق المراجعة الدولي، وبصورة خاصة معرفة تلك المعوقات التي تحد من نموها وتطورها في حال دخولها وبثقل في تنظيم سوق المراجعة الدولي، والجدول (٢-١) يبين عينة البحث:

وقد تم توزيع عدد (٩٦) استمارة استبيان على المراجعين العاملين بمكاتب المراجعة قيد الدراسة، وبلغ عدد المسترد منها (٨٥) ، أي ما نسبته (٨٩٪) وقد اتضح عند فرزها إن هناك عدد(٧) استمارات غير صالحة للتحليل تم استبعادها، وبذلك أصبح عدد الاستمارات الصالحة للتحليل (٧٨)،وتشكل ما نسبته (٨١٪) من الاستمارات الموزعة.

ثانياً: أداة البحث وإجراءاتها:

١- بناء أداة البحث:

٢- قام الباحث بإعداد قائمة الاستقصاء لجمع البيانات لتحقيق الهدف من هذا البحث، وقد تضمنت قائمة الاستقصاء مجموع من الاستفسارات (الاسئلة) صُممت بعناية، وذلك لتعكس الهدف منها وهو التعرف على معوقات نمو وتطور مكاتب المراجعة المصرية في سوق المراجعة الدولي، وقد اشتملت على ما يلي:

الجزء الأول: خُصص لتجميع بعض البيانات الديمغرافية لعينة البحث ، وهي متغيرات مستقلة تتعلق بالخصائص الديمغرافية ،هي :(الجنسية- العمر -المؤهل العلمي- المؤهلات المهنية- عدد سنوات الخبرة في مجال مهنة المراجعة- الوظيفة التي يشغلها المبحوث في مكتب المراجعة) بالإضافة إلى التعريف بخصائص مكاتب المراجعة من حيث:(نوع مكتب المراجعة- اسم شركة المراجعة المرتبط بها - عمر المكتب- وتخصصه الصناعي).

الجزء الثاني: ويتكون هذا الجزء من (٨) عبارات تُعبر عن أهم المعوقات المحتملة التي قد تحد من تنمية وتطوير ودخول مكاتب المراجعة المصرية وبثقل كمنافس في سوق المراجعة الدولي ،وهي بمثابة أسئلة لقياس الآراء وقد صممت طبقاً لمقياس ليكرت ذي الخمس أبعاد.

٢- ثبات أداة البحث:

سوف يتم قياس ثبات (Reliability) استمارة الاستبيان باستخدام معامل(Cronbach Alpha) باعتباره من اشهر المقاييس المستخدمة لقياس الثبات الداخلي.

٣- أساليب المعالجة الإحصائية للبيانات:

لتحقيق هدف البحث تم استخدام برمجية الرُزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية، باستخدام الاساليب الإحصائية التالية:

أ- التحليل الإحصائي الوصفي: وتمثل في التكرارات و النسب المئوية، من أجل للتعرف على الصفات الديمغرافية لمفردات البحث ولتحديد اتجاهات (آراء) إفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة البحث.

ب- التحليل الاحصائي الاستدلالي (الاستنتاجي): تم الاعتماد على هذا النوع من التحليل بهدف تحقيق هدف رئيسي هو اختبار الفرض الرئيسي للبحث، وذلك استخدام الاختبار المعلمي (Independent Samples Test) لعينتين مستقلتين و

بمستوى معنوية (α=٠,٠٥) وفي ظل هذا الاتجاه، تم اختبار فرض البحث وفقاً للصيغة التالية:

H_0: لا يوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين متوسطي أراء فئتي المراجعين قيد البحث حول وجود معوقات تحد من نمو وتطور مكاتب المراجعة المصرية في سوق المراجعة الدولي الفرض العدمي: $H_0: \mu_1 = \mu_2$

- والذي يقبل إذا كانت P_Values (Sig) >0.05

٤- حدود البحث:

حدود البحث تمثلت في محاولة التعرف على آراء الأفراد قيد البحث حول وجود معوقات تحد من نمو وتطور مكاتب المراجعة المصرية في سوق المراجعة الدولي، وقد انحصر البحث على عينة قصدية من مكاتب المراجعة العاملة بالعاصمة المصرية القاهرة فقط، وبتحديد اكثر المراجعين العاملين بمكاتب المراجعة المصرية المرتبطة بالـ(Big4)(المستوى الأول لسوق المراجعة المصري) و المستوى الثاني لسوق المراجعة المصري، وهم المراجعين بمكاتب المراجعة المصرية والمرتبطة بالـ(Non-Big4).

المطلب الثاني: تحليل بيانات الدراسة الميدانية والنتائج والتوصيات:

يهدف هذا المطلب إلى التعريف أولاً بوصف بعض المتغيرات الديمغرافية لعينة البحث ، ومن ثم التحليل لآراء المراجعين قيد البحث بغرض التعرف على ما هية المعوقات ذات الأولوية، والتي ينبغي أن تبذل فيها الجهات المنظمة للمهنة بجمهورية مصر العربية الجهد الأكبر لإزالتها أو تخفيض حدة تأثيرها السالب، اذا ما دخلت مكاتب المراجعة المصرية وبثقل كمنافس في تنظيم سوق المراجعة الدولي، والآتي نتائج تحليل ردود المشاركين في البحث:

أولاً: قياس ثبات أداة البحث:

من معامل (Cronbach Alpha)، اتضح أن معامل الثبات قد بلغت (٠.٨١٦) مما يدل على الثبات المرتفع لعينة البحث ، الأمر الذي انعكس أثره على الصدق الذاتي الذي بلغ (٠.٩٠٣).

ثانيًا: وصف المتغيرات الديمغرافية للمراجعين بمكاتب المراجعة قيد البحث:

توصل الباحث إلى تحديد بعض سمات ومفردات عينة البحث باستخدام الاحصاء الوصفي كما سبق الاشارة إليه، وذلك على النحو التالي:

أ-وصف المتغيرات الديمغرافية للمراجعين العاملين بمكاتب المراجعة محل البحث:

من المتغيرات الديموغرافية التي تتصف بها عينة البحث ما يلي:

١- أغلب المشاركين في البحث هم من المراجعين المصريين فهم يمثلون (٩٨.٧٪).
٢- إن المشاركين في البحث تقل اعمارهم عن (٤٠)عاماً و بلغت نسبتهم الإجمالية (٨٧٪) ،وهذا يعتبره الباحث محفزاً لمكاتب المراجعة لأنها تمتلك طاقة شبابية تمكنها من الدخول وبثقل في تنظيم سوق المراجعة الدولي ،لأنها ستساهم من الحد من مشكلة مقاومة التغير، والتي عادة ما تصاحب كبار السن.
٣- اتضح أن أغلب المشاركين في البحث ممن يحملون شهادة البكالوريوس في المحاسبة، كما أن عدد الذين يحملون الماجستير في المحاسبة قد بلغ (٣) أفراد ليصبح مجموع الفئتين معاً حوالي (٧٦) اي يشكلون نسبة (٩٧.٤٪) من إجمالي العينة، وهذا يعتبر محفزاً أيضاً لمكاتب المراجعة المصرية للنمو والتطور في سوق المراجعة الدولي.
٤- بخصوص الخبرة لوحظ أن (٣٥.٩٪) من عينة البحث خبرتهم تزيد عن عشر سنوات، وهذا المتغير مهم في لنمو وتطور مكاتب المراجعة المصرية في سوق المراجعة الدولي.
٥- اما عن الوظيفة التي يشغلها المشاركين في مكاتب المراجعة، فاتضح أن نسبة (٢٩.٥٪) هم من شاغلي وظيفة مدقق رئيس، و أن نسبة (٢٦.٩٪) هم من شاغلي وظيفة مدير تدقيق، أما شاغلي وظيفة مدقق كانت نسبتهم على التوالي (٢٦.٩٪)، وهذا مؤشر جيد بخصوص الحصول على بيانات أولية تمتاز بالدقة.

ب- وصف خصائص مكاتب المراجعة قيد البحث: من تحليل البيانات وصفياً ،اتضح أن :

١- أغلب المشاركين في الدراسة يعملون بمكاتب مراجعة تأخذ صفة شركات اشخاص وكانت نسبتها (٤١٪)، أما الشركات الفردية فكانت نسبتها (٣٥.٩٪)، وهذا حسب رأي الباحث قد يمثل معوقاً للاستثمار بها ،بل ويحد من الدخول بهذا التنظيم لسوق المراجعة الدولي، "لان الاساس الذي يعمل عليه تنظيم السوق هو ألا تكون شركات المحاسبة مملوكة بالكامل أو بأغلبية أو بواسطة محاسبين عموميين لأن إزالة هذا الشرط أو تعديله سيجذب رجال الأعمال وربما يجذب موارد مالية أخرى وإداريين موهوبين والذين يمثل لهم هذا حافزاً يدركون الفرصة في هذا المجال[٦٨]".
٢- تبين أن معظم المشاركين في البحث يعملون بمكاتب مراجعة يزيد عمرها عن (١٠) سنوات، حيث بلغت نسبتهم الاجمالية (٩١٪) ،وهذا يعتبره الباحث مقوماً لمكاتب المراجعة، لأنها من المحتمل إن هذا العمر لمكاتب المراجعة سيجعله

يمتلك المعرفة والخبرة المهنية التي تشجعها في الدخول وبثقل في تنظيم سوق المراجعة الدولي.

٣- بخصوص استخدام مكاتب المراجعة لاستراتيجيات التخصص الصناعي وجد أن هناك ندرة حيث أكد على ذلك (٧٣) مشارك في البحث من أصل (٧٨) وبنسبة (٩٣.٦٪)، ويعتبره الباحث هو الأخر معوقاً أمام دخول مكاتب المراجعة المصرية لتنظيم سوق المراجعة الدولي، لأنه يعني إن مكاتب المراجعة المصرية ستكون غير قادرة على التعامل مع مهام مراجعة الحسابات التي تتعهد بها عادة شركات المراجعة الرئيسية الكبرى في المستوى الاول من سوق المراجعة الدولي الذي يهتم بمراجعة المؤسسات العامة العملاقة (PIEs).

ثالثاً: اختبار فرض البحث:

عند استخدام اختبار (Independent Samples Test) لعينتين مستقلتين في اختبار الفرض الرئيسي، تبين الآتي:

١- أن متوسط أراء المراجعين بمكاتب المراجعة المصرية المرتبطة مع شركات المراجعة الأربعة الكبرى الرئيسية(الفئة الأولي) = متوسط أراء المراجعين بمكاتب المراجعة المصرية المرتبطة بشركات مراجعة عالمية خلاف الأربعة الرئيسية الكبرى (الفئة الثانية)، و بفروق غير معنوية، للعبارات(X_1، X_2، X_3، X_5، X_6، X_7، X_8) إي قبول الفرض الصفري لها (H_0: $\mu_1 = \mu_2$)، و رفض الفرض البديل (H_1: $\mu_1 \neq \mu_2$).

٢- أن متوسط أراء المراجعين بمكاتب المراجعة المصرية المرتبطة مع شركات المراجعة الأربعة الكبرى الرئيسية(الفئة الأولي) = متوسط أراء المراجعين بمكاتب المراجعة المصرية المرتبطة بشركات مراجعة عالمية خلاف الأربعة الرئيسية الكبرى (الفئة الثانية)، و بفروق غير معنوية، للعبارة(X_4) إي رفض فرضها الصفري (H_0: $\mu_1 = \mu_2$) وقبول فرضها البديل (H_1: $\mu_1 \neq \mu_2$)، و بفروق غير معنوية؛ وهذا يعتبر بمثابة تأكيد على أنه بالفعل: لا يوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين متوسطي أراء فئتي المراجعين قيد البحث حول وجود معوقات تحد من نمو وتطور مكاتب المراجعة المصرية في سوق المراجعة الدولي"، والجدول (٢) يوضح ذلك:

جدول (٢)

استجابات عينة البحث بخصوص العبارات التي تقيس الفرض الرئيسي

Xn	العبـــــارات	درجات الحرية (df)	متوسط العينة: العينة الاولى (Big4)	متوسط العينة: العينة الثانية (Non-Big4)	(T) المحسوبة	Sig	القرار الاحصائي
X_1	- مكاتب المراجعة المصرية صغيرة جداً وتفتقر إلى القدرة على التعامل مع مهام مراجعة الحسابات التي تتعهد بها عادة شركات المراجعةالرئيسية الكبرى (Big4).	٧٦	٤,١٥٤	٤,٠٥	٠,٤٠١	٠,٥٩	قبول العدم ($H_0: \mu_1 = \mu_2$)
X_2	- لا يمكن لمكاتب المصرية أن تقديم خدمات مراجعة تغطي العديد من الدول.	٧٦	٣,٤١٠	٣,٢٣	٠,٧٥٧	١,٠٠	
X_3	- السمعة التي تتمتع بها شركات المراجعة الاربعة الرئيسية الكبرى.	٧٦	٣,٨٤٦	٣,٧٩	٠١٦١	٠,٨٥	
X_4	- عدم قدرة خصائص الرأي المهني للمراجع المصري على إشباع احتياجات ومتطلبات وتوقعات مستخدمي القوائم المالية.	٧٦	٣,١٢٨	٢,٠٣	٢,٦٥٠	٠,٠٤	قبول البديل ($H_1: \mu_1 \neq \mu_2$)
X_5	-القصور في تغيير وتبديل العميل.	٧٦	٣,٣٥٩	٣,٢٨	٠,٢٨١	٠,٩٧١	قبول العدم ($H_0: \mu_1 = \mu_2$)
X_6	- مخاطر مسئولية المراجعة.	٧٦	٣,٤١٠	٣,٢١	٠,٦٩٣	٠,٥٧٧	
X_7	-الافتقار إلى التأمين الكافي الذي يغطي مسؤولية المراجعة.	٧٦	٣,٣٣٣	٣,٢٨	٠,١٧٧	٠,٨٣٥	
X_8	- ندرة الاستثمار في شركات المراجعة المصرية بسبب قواعد الملكية الصارمة.	٧٦	٣,٥١٢	٣,٤١	٠,٣٦٨	٠,٠٩٠	

باستخدام اختبار (Independent Samples Test) في تحليل الآراء عن العبارات الموضحة في الجدول (٢) أعلاه، يتضح أن :

١- أن متوسط أراء المراجعين بمكاتب المراجعة المصرية المرتبطة مع شركات المراجعة الأربعة الكبرى الرئيسية(الفئة الأولي) = متوسط أراء المراجعين بمكاتب المراجعة المصرية المرتبطة بشركات مراجعة عالمية خلاف الأربعة الرئيسية الكبرى (الفئة الثانية)، و بفروق غير معنوية، للعبارات(X_1، X_2، X_3، X_5، X_6، X_7، X_8) إي قبول الفرض الصفري لها ($H_0: \mu_1 = \mu_2$)، و رفض الفرض البديل ($H_1: \mu_1 \neq \mu_2$).

٢- أن متوسط أراء المراجعين بمكاتب المراجعة المصرية المرتبطة مع شركات المراجعة الأربعة الكبرى الرئيسية(الفئة الأولي) = متوسط أراء المراجعين بمكاتب المراجعة المصرية المرتبطة بشركات مراجعة عالمية خلاف الأربعة الرئيسية الكبرى (الفئة الثانية)، و بفروق غير معنوية، للعبارة(X_4) إي رفض فرضها الصفري ($H_0: \mu_1 = \mu_2$) وقبول فرضها البديل ($H_1: \mu_1 \neq \mu_2$)، و بفروق غير معنوية،.... وهذا يعتبر بمثابة تأكيد على أنه بالفعل: لا يوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين متوسطي أراء فئتي المراجعين قيد

البحث حول وجود معوقات تحد من نمو وتطور مكاتب المراجعة المصرية في سوق المراجعة الدولي".

النتائج والتوصيات:

في ضوء الاطار النظري وتحليل البيانات واختبار الفرض الرئيسي للبحث، تم التوصل إلى النتائج التالية:

١. هناك توجه ومطالبة بشان فتح باب التعاون مع دول العالم الثالث بل وتمنح لمراجعيها الفرصة للدخول في عالم المنافسة في سوق المراجعة الدولي الذي ينظمه ويشرف عليه الإتحاد الأوروبي، وهذا يتحقق من خلال تنظيم وتسهيل دخول هيئات مراجعي حسابات العالم الثالث ،من خلال السماح بالمشاركة عبر الحدود في تنفيذ عمليات المرجعة، باعتبارها بُعد من أبعاد تنظيم سوق المراجعة الدولي.

٢. هناك عدة عوامل تدعو الى ضرورة تعاون مكاتب المراجعة المصرية ودخولها بهذا التنظيم ،منها: تزايد الشركات المتعددة الجنسيات ،ونمو أسواق المال العالمية ،وتزايد حجم التجارة العالمية بفعل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وتوقيع الاتفاقية العامة (GATs)، والتي لها تأثيرًا واضحًا على سوق المراجعة المصري بصفة خاصة ،والتي سيزداد تأثيرها الحتمي عند دخول مكاتب المراجعة المصرية بتنظيم سوق المراجعة الدولي.

٣. اتضح من خلال التحليل الوصفي للبيانات الديمغرافية إن هناك متغيرات ديمغرافية يجب أخذها في الاعتبار لأنها تمثل معوقات يحد من تنمية وتطور مكاتب المراجعة المصرية في سوق المراجعة الدولي، وهي:

- ندرة المعرفة الصناعية المتعمقة لمكاتب المراجعة المصرية ،وهذا يعتبره الباحث معوقاً امام تنمية وتطوير مكاتب المراجعة المصرية في تنظيم السوق المراجعة الدولي ، لأنه يحد من تعامل مكاتب المراجعة المصرية مع مهام مراجعة الحسابات التي تتعهد بها عادة شركات المراجعة الرئيسية الكبرى في المستوى الاول من سوق المراجعة الذي يهتم بمراجعة المؤسسات العامة العملاقة.
- أغلب المشاركين في البحث يعملون بمكاتب مراجعة تأخذ صفة شركات اشخاص وهذا يمثل معوقاً للاستثمار بها، بل ويحد من الدخول بهذا التنظيم لسوق المراجعة الدولي، لان الاساس الذي يعمل عليه تنظيم السوق هو ألا تكون شركات المحاسبة مملوكة بالكامل أو بأغلبية أو بواسطة محاسبين عموميين لأن إزالة هذا الشرط أو

تعديله سيجذب رجال الأعمال وربما يجذب موارد مالية أخرى وإداريين موهوبين والذين يمثل لهم هذا حافزاً يدركون الفرصة في هذا المجال.

٤. أكد المراجعين المصرين العاملين بمكاتب المراجعة قيد البحث وبمستوى دلالة (Sig) أعلى من مستوى المعنوية على وجود معوقات تحد من نمو تطور مكاتب المراجعة المصرية عند دخولها وبثقل في تنظيم سوق المراجعة الدولي ،ويمكن ترتيبها حسب قوتها تنازلياً وفقاً لقيمتها الاحتمالية، كما يلي:

- لا يمكن لمكاتب أو شركات المراجعة المصرية أن تقديم خدمات مراجعة تغطي العديد من الدول، بقيمة احتمالية معنوية بلغت (١,٠٠٠).
- القصور في تغيير وتبديل العميل، بقيمة احتماليه معنوية بلغت (٠,٩٧١).
- السمعة التي تتمتع بها شركات المراجعة الاربعة الرئيسية الكبرى(Big4)،بقيمة احتمالية معنوية بلغت (٠,٨٤٥).
- الافتقار إلى التأمين الكافي الذي يغطي المسؤولية المراجعة، بمعنوية بلغت (٠.٨٣٥).
- مكاتب المراجعة صغيرة وتفتقر إلى القدرة على التعامل مع مهام مراجعة الحسابات التي تقوم بها (Big4)، بقيمة احتماليه معنوية بلغت (٠.٥٩٠).
- مخاطر مسئولية المراجعة، بقيمة احتمالية معنوية بلغت (٠.٥٧٧).
- ندرة الاستثمار في شركات المراجعة بسبب قواعد الملكية الصارمة بقيمة احتماليه معنوية بلغت (٠.٠٩٠).
- عدم قدرة خصائص الرأي المهني للمراجع المصري على إشباع احتياجات ومتطلبات وتوقعات مستخدمي القوائم المالية، بقيمة احتمالية ليست معنوية بلغت (٠,٠٤).

٥. حدد بعض المشاركين معوقات أُخري يجب أخذها في الاعتبار، تمثلت في: افتقار العديد من المراجعين العاملين بمكاتب المراجعة المصرية لعامل اللغة الانجليزية- عدم الإلمام باللوائح والقوانين الأجنبية- المحاباة وعدم التزام المراجعين بمسألة التطوير والتأهيل المناسب - الضعف المهني لمدراء وقيادات مكاتب المراجعة - عدم وجود ادارة جودة خدمة المراجعة مفعلة بشكل كامل - عدم تطبيق أخر الاصدارات من المعايير المراجعة الدولية.

التوصيات والاقتراحات:

بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج، فإن الباحث يوصي بما يلي:

- العمل على معالجة المعوقات التي قد تحد من نمو وتطور مكاتب المراجعة في سوق المراجعة الدولي، وتطوير التشريعات التي تحد من إمكانية التعاون والدخول في هذا التنظيم الجديد لسوق المراجعة باعتبار أن مصر هي من دول العالم الثالث التي يمكن استهدافها بهذا التنظيم.
- تنمية مهارات وقدرات وكفاءات المراجعين لتمكين مكاتب المراجعة التي يعملون بها من التعاون والمنافسة العالمية في سوق المراجعة في مستواه الأول بدرجة خاصة.
- أبرز البحث أهمية تنظيم سوق المراجعة الدولي على الصعيد العالمي ،وكذلك أظهر أن مسألة تنظيم سوق المراجعة الدولي لازال تحتوي على فرصه كبيرة لاستقطاب مكاتب مراجعة من دول العالم الثالث، ولذا يوصي الباحث بإعطاء أولوية لهذا السوق من خلال تواجد اكبر وتوجيه حملات تنشيطية للدخول وبقوة فيه.

قائمة المراجع:

١ ـ د. أحمد زكريا زكي ," أثر تحرير التجارة في الخدمات على مهنه المحاسبة والمراجعة ومزاوليها في مصر", **المؤتمر العلمي لكلية التجارة** , جامعة حلوان والجامعات المصرية والمعاهد العلمية في ظل تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات، مايو٢٠٠٦, ص.ص(١-٢٠).

٢ ـ د. محمد آل عباس ," مهمة المنافسة والاحتكار في سوق المراجعة", **المجلة الاقتصادية الإلكترونية**, العدد ٥٤٠١, بتاريخ٢٥-٠٧-٢٠٠٨م,ص(٦).

http://infotechaccountants.com/forums/archive/index.php/t-15593.html

3-Commission Of The European Communities, (5.6.2008),"Commission Recommendation Concerning the Limitation of the Civil Liability of StatutoryAuditors and Audit Firms ,Impact Assessment ",**Brussels** ,p.7

4- Europe Gateway to the European Union, (30November2011), "Reforming the Audit Market - Frequently Asked Questions ,"**Brussels**: (http://europa.eu /rapid /press Releases Action.do?reference=MEMO/11/856&format= HTML&aged=0)

5 -Ojo, Marianna, (14-November-2009)," Regulating the International Audit Market and the removal of barriers to entry: The provision of non audit services by audit firms and the 2006 Statutory Audit Directive" ,Center for European Law and Politics, University of Bremen, Oxford Brookes University, ,PP 1-25

6- London Economics(2006),"Study on the Economic Impact of Auditors Liability Regimes ",report for DG Internal Market and Services,P40

7-Mahdi Salehi, (20 July, 2011),"Audit expectation gap: Concept, Nature and Trace", **African Journal of Business Management**, Vol. 5,No.21,PP .8379-8385

8-Walter Doralt, Andreas M. Fleckner, Klaus J. Hopt, Christophe Kumpan, Felix

Steffek, Reinhard Zimmermann,(2010),"Auditor Independence at the Crossroads –Regulation and Incentives, "**Max Planck Institute for Comparative and International Private Law**, work Paper No. 12/1,P.1

9- Ibid,P.P.1

10-European Commission, (2011) " Commission Staff Working :Impact Assessment ", Brussels, SEC,1384 ,PP.22-23

11- Ibid,P.21

12-Joelle Le Vourc'h and Pascal Morand, (November 9th 2011),"Final Report: Study on the effects of the implementation of the acquits on statutory audits of annual and consolidated accounts including the consequences on the audit market",**ESCP**,Paris,P.6

13- Ibid,P.3 .

14- London Economics in association with Professor Ralf Ewert,Goethe University, Frankfurt am Main Germany,(September 2006),"Study on the Economic Impact of Auditors' Liability Regimes (Market \2005\24\F),P.41

15-Jopson, Barney,(Mar 27, 2006) , "The stranglehold of leading auditors has

prompted calls for radical measures to reduce concentration. But there are limits to what the UK can achieve alone," **Financial Times**, p.15

16-Oxera ,(October,2007),"Ownership rules of audit firms and their consequences for audit market", **Prepared for DG internal Market and Services** ,pp.91

17 -Bernard Escher, Albert A (Foer,2010),"Financial Reform and the Big 4 Audit Firms", Social Science Research Network, Vol. 54,No. 10, Publisher: **SSRN**,P.32

18 - Professor Ralf Ewert ,(2006),"Study on the Economics' Liability Regimes", Op .Cit, p.41

19 - Commission Of The European Communities Op. Cit, p.8

20 -Office of Fair Trading ,(24 September 2010),"Auditors: market concentration and their role", **Submission to the House of Lords Select Committee on Economic Affairs**,P.6

21- Oxera ,(October,2007),"Ownership rules of audit firms and their consequences for audit market", Prepared for DG internal Market and Services ,pp.90-93.

22 - Ibid ,pp.90-93

23- Ojo, Marianne, (14-November-2009)," " Regulating the International Audit Market and the Removal of Barriers to Entry: The Provision of Non audit Services by Audit Firms and the 2006 Statutory Audit Directive", **Center for European Law and Politics**, University of Bremen, Oxford Brookes University, PP 1-25.

24 -Directive 2006/43/EC of the European Parliament and of the council of 17 May 2006,on statutory audits of annual accounts and consolidated accounts, amending Council,Directives78/660/EEC and 83/349/EEC and repealing Council Directive 84/253/EEC.
25- (http://ec.europa.eu/internal_market/auditing/index-en.htm)
26- (http://ec.europa.eu/internal_market/auditing/index-en.htm)
27- Ibid , (http://ec.europa.eu/internal_market/auditing/index-en.htm)
28 - Bernard Asche, August 2008 Op. Cit, p.24
29-limits to liability of audit firms recommended
30- Commission Recommendation, 5 June 2008 concerning the limitation of the civil liability of statutory auditors and audit firms, **Official Journal of the European Union**,P.162\40
31 - Peter Moizer,-----"A review of Europe's response to audit quality concerns,
paper working ,**University of Leeds**,pp.1-4
32 - Ibid , p.5
33 European Commission,(13.10.2010) ,"Green Paper: Audit Policy, Lessons from the Crisis", **Brussels**, PP.9-11
34-Oxera ,(October,2007),"Ownership rules of audit firms and their consequences for audit market", Op. Cit, pp.90-93
35- Friendly corporate PS l, (http://friendlycorporatepsl.co.uk/2011/12/01)
36- Friendly corporate PS l, (http://friendlycorporatepsl.co.uk/2011/12/01)
37- James S.et al, (December 2011),"European Commission legislative proposals on audit policy" Ernst & Young, **Point of view**,P.4
38-Ibid ,P.4
68-Bernard Asche,(August 2008),"The Audit Industry: World's Weakest Oligopoly?, **American Antitrust Institute(AAI)**, Working Paper No. 08-03,P.41.